

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية

تأليف: باحثين من الاتحاد البرلماني الدولي
ترجمة: د. مجدي صبحي عريف

تأليف: باحثين من الاتحاد البرلماني الدولي
ترجمة: د. مجدي صبحي عريف
المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية

دمشق ٢٠٢٢ م

المبادئ التوجيهية
للمواقع الإلكترونية البرلمانية


المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

المبادئ التوجيهية
للمواقع الإلكترونية البرلمانية

من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي IPU

تأليف: باحثين من الاتحاد البرلماني الدولي

ترجمة: د. مجدي صبحي عريف

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

Guidelines for parliamentary websites

الكاتب: **Researchers from the Inter-Parliamentary Union**

الناشر: **Inter-Parliamentary Union**

المترجم: د. مجدي صبحي عريف

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر (بالضرورةِ) عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

مستند أعدَّه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)،
بواسطة المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان.
- مارس/ آذار 2009 -

مقدمة المترجم

أضحت المواقع الإلكترونية اليوم أداةً مهمة للتواصل بين المنظمات والأطراف ذات الصلة. وهي تشكِّل نافذة، يتمكن المستخدم من الحصول على المعلومات الضرورية، وإنجاز العمليات المختلفة، من خلالها. وتختلف وظائف ومهام هذه المواقع، باختلاف طبيعة نشاط المنظمة المسؤولة عنها. فهناك مواقع للأعمال والشركات التجارية، ومواقع حكومية خاصة بالمنظمات الحكومية والبرلمان، ومواقع التجارة الإلكترونية، ومواقع تعليمية، وغيرها الكثير.

وبالطبع، فإنَّ لكل نوع من أنواع هذه المواقع، معايير محدَّدة تُقاس من خلالها جودة وفعالية الخدمات التي تقدِّمها. وقد حرص الباحثون والأكاديميون على تطوير أنواع مختلفة من المعايير، بعضها عام يسري على كلِّ المواقع بغض النظر عن مجال نشاطها، كسهولة الاستخدام، وسهولة الوصول، والتصميم؛ وبعضها خاص يتعلق بالوظيفة المحدَّدة التي يقدِّمها الموقع. كما قاموا بغية تحليل جودة المواقع الإلكترونية بكثير من الأبحاث بالاعتماد على نظرياتٍ ومقارباتٍ علمية متنوعة مثل النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا UTAUT، ونموذج قبول التقنية TAM، إذ توصَّلوا من خلالها إلى نتائج مهمة أسهمت في تراكم المعرفة والخبرات، وفي تطوير معايير تقييم جودة المواقع الإلكترونية.

وقد كان للمواقع الإلكترونية للبرلمانات نصيبها الوافر من الأبحاث التي اعتمدت على معايير متنوعة لقياس جودة هذه المواقع، وخلُص الباحثون من خلالها إلى نتائج مهمة ومثمرةٍ في هذا المجال. ومهما يكن من أمر، يبقى هذا الدليل "المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية" الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي أحد أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها، إذ إنَّه نتاج فريق من الباحثين الأكْفاء، وتضافر جهود المتخصصين من كل أنحاء العالم، ويمثِّل خلاصة سنوات من تراكم الخبرات في هذا المجال.

ولَمَّا كان المترجم قد سبق له أن اعتمد على بعض المعايير الموجودة في هذا الدليل (إلى جانب معايير وردت في دراسات أخرى) في نَشْر بحثين محكَّمين يتناولان تحليل المواقع الإلكترونية للبرلمانات العربية، وباعتبار أنَّه لم يسبق أن نُشرَت ترجمة عربية رسمية لهذا الدليل، رأى المترجم ضرورة ترجمته وإتاحته للباحثين العرب، والمتخصصين، وأعضاء وموظفي البرلمانات، راجياً أن يُسهم ذلك في توجيه الجهود نحو إيلاء المواقع الإلكترونية للبرلمانات العربية قدراً كافياً من الأبحاث العلمية المتخصِّصة، وذلك على غرار باقي البرلمانات العالمية.

والله ولي التوفيق

د. مجدي صبحي عريف

٢٠٢٠/١٠/٠٦

شكر وتقدير

نُشر هذا المنشور بفضل الجهود التطوعية لفريق من الخبراء من جميع أنحاء العالم، عملوا كفريق افتراضي لإنتاج هذه النسخة المحدَّثة من الإرشادات الموصى بها. وهم، بحسب التسلسل الأبجدي: ميغيل ألفاريز Miguel Alvarez، غواتيمالا؛ ماريان بوتوكان Marian Botocan، رومانيا؛ غييرمو كاستيللو Guillermo Castillo، الولايات المتحدة؛ روب كليمنتس Rob Clements، المملكة المتحدة؛ جيرسون دونيس Gerson Donis، غواتيمالا؛ شيرلي آن فياجوم Shirley-Ann Fiagome، غانا؛ إدواردو جيسولفي Eduardo Ghuisolfi، أوروغواي؛ تريسي جرين *Tracy Green*، المملكة المتحدة؛ الرئيس جيف جريفيث Jeff Griffith، الولايات المتحدة؛ إريك لاندافيردي Erick Landaverde، السلفادور؛ نينوسكا لوبيز Ninoska Lopez، نيكاراغوا؛ ألويسيوس ماكاتا Aloysius Makata، أوغندا؛ سيسيليا ماتانجا Cecilia Matanga، المنتدى البرلماني لمجتمع التنمية الجنوب إفريقي (SADC PF)؛ ماهيش بيريرا Mahesh Perera، سريلانكا؛ آندي ريتشاردسون Andy Richardson، الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)؛ غرو سانغريند Gro Sangrind، النرويج؛ إنريكو سيتا Enrico Seta، إيطاليا؛ فلافيو زيني Flavio Zeni، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية

والاجتماعية (UN DESA). لقد استفادت المجموعة من التعليقات المقدمة من المشاركين في المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني ٢٠٠٨. كما تلقَّت مؤازرة مقدَّرة من موظفي المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. يُعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن عظيم امتنانه للمساهمات المهمَّة لهذه المجموعة المتميزة من الأفراد.

لمحة عامة

خلفية

في العام ٢٠٠٠، نشر الاتحاد البرلماني الدولي **(**IPU**)**، المبادئ التوجيهية لمحتوى وهيكلية المواقع الإلكترونية البرلمانية Guidelines for the Content and Structure of Parliamentary Websites. اعتمدت تلك المبادئ على مسح شامل للمواقع الإلكترونية القائمة. في وقت لاحق، جرى التشاور مع البرلمانات الوطنية من خلال جمعية الأمناء العامين للبرلمانات **(**ASGP**)**. وأثناء النشر، تبيَّن من جرَّاء تطور الإنترنت وما فيه من تقنيات تطوراً مستمراً، أنَّه "من الضروري مراجعة المبادئ وتحديثها في ضوء التطورات المستقبلية". كُلِّفَت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي هذه المهمة، وأوكل إليها أيضاً إعداد الدراسات الاستقصائية لقياس التقدم الحاصل في تنفيذ المبادئ التوجيهية.

في أواخر العام ٢٠٠٨، تولَّى المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان[1]، وبالتشاور مع الاتحاد البرلماني الدولي **(**IPU**)**،

(١**)** المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان: هو مبادرة مشتركة بين كل من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية(UN DESA) ، الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) ومجموعة من البرلمانات الوطنية والإقليمية. أُطلِق في نوفمبر **/**تشرين الثاني ٢٠٠٥ بمناسبة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في تونس. يسعى المركز العالمي إلى تحقيق هدفين أساسيين: ١**)** تدعيم دور البرلمانات في الترويج لمجتمع المعلومات، من خلال تعزيز التشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ضوء نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، و٢**)** تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لعصرنة العمليات البرلمانية، وزيادة الشفافية، المساءلة والمشاركة، وتحسين التعاون بين البرلمانات.http://www.ictparliament.org

مهمة تحديث المبادئ، لإظهار التطورات التكنولوجية والممارسات الجديدة في البرلمانات، التي ظهرت في السنوات الأخيرة الماضية. احتوت خلفية هذه المبادرة على التقرير العالمي للبرلمان الإلكتروني ٢٠٠٨[١]، والذي تضمَّن نتائج استقصاء عالمي يتناول أيضاً المواقع الإلكترونية البرلمانية، وتنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي (IPU). أسهمت مجموعة من الخبراء البرلمانيين من جميع أنحاء العالم بوقتهم ومعرفتهم في مهمة تقييم المبادئ التوجيهية واقتراح التنقيحات. قُدِّمت مسودة عن المبادئ التوجيهية في المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني الذي انعقد في البرلمان الأوروبي في بروكسيل يومي ٢٥-٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، ودُعِيَ الحضور والجهات المعنية الأخرى للمشاركة بتعليقاتهم.

صادق على النسخة النهائية مجلسُ المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان في اجتماعه الثالث في مدينة بودابست بتاريخ ٦ مارس/آذار ٢٠٠٩.

وكما هي الحال مع مبادئ العام ٢٠٠٠، كان الغرض من هذا المستند- المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية - تقديم التوصيات الموجَّهة عملياً نحو تسهيل مهمة تخطيط المواقع الإلكترونية والإشراف عليها، وتمكين البرلمانات من توفير إرشادات ملموسة لمصممي، ومطوري، ومديري مواقعها الإلكترونية.

---

(١) التقرير العالمي للبرلمان الإلكتروني ٢٠٠٨، الصادر عن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، ٢٠٠٨، ISBN 978-92-1-023067-4. http://www.ictparlia- ment.org

بناءً على التطور التكنولوجي، وعلى الاحتياجات المتزايدة لأعضاء البرلمان، والمستخدمين الآخرين، فقد قُدِّمت التوصيات في المجالات الآتية:

١ - معلومات عامة حول البرلمان.

٢ - معلومات حول التشريع، والموازنة، والرقابة.

٣ - أدوات لإيجاد، واستلام، ومعاينة المعلومات.

٤ - أدوات للتواصل والحوار مع المواطنين.

٥ - التصميم لسهولة الاستخدام، والوصول، واللغات.

٦ - الإدارة.

مُقَدِّمَة

منذ العام ٢٠٠٠، غدت المواقع الإلكترونية وبشكل جليّ إحدى أهم النوافذ التي تمكِّن المواطنين من الاطلاع على أعمال هيئاتهم التشريعية[١]. وهي توفِّر للبرلمانات وسائل التواصل الفعال مع المواطنين وتحسين الإدراك العام لدور الهيئة التشريعية ومسؤولياتها. في الدول التي يتوفَّر فيها الإنترنت على نطاق واسع، أصبحت بالنسبة للمواطنين إحدى أهم الطرق وأكثرها استخداماً لمعرفة الوعود التي نفَّذها نوابهم، وكذلك التشريعات التي أقرَّها البرلمان أو رفضها. ومع تزايد الوصول على المستوى العالمي إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية عالية السرعة، فسيصبح ذلك واقعاً في جميع البلدان التي لديها هيئات تشريعية تقريباً.

إنَّ المواقع الإلكترونية البرلمانية هي أيضاً أدوات مهمة لأعضاء البرلمان، واللجان[٢]، والموظفين. وغالباً ما تكون الوسيلة الأسرع والأكثر اعتيادية للحصول على نسخ من التشريعات المقترحة، واستلام جداول

---

(١) ملاحظة حول المصطلحات: تُستخدم كلمتا "البرلمان Parliament" والهيئة التشريعية Legislature" خلال هذا المنشور، مصطلحين متكافئين للإشارة إلى مؤسسة البرلمان.

(٢) ملاحظة حول المصطلحات: المقصود من كلمة "لجنة Committie" في هذا المنشور أن تكون مكافئة لكلمة "مفوضية Commission" وذلك حسب ما هو متَّبع في بعض البرلمانات.

الأعمال، وحيازة خلاصات أنشطة اللجان ونصوص الوثائق الصادرة عنها، ومعرفة ما قاله الأعضاء وكيف صوتوا. لقد أصبحت جوهرية لتمكين رئاسة وأعضاء البرلمان من أداء وظائفهم التشريعية والرقابية.

ومع ذلك، فإنَّ المواقع الإلكترونية الرسمية للبرلمانات، ليست هي المصدر الوحيد للمواطنين والأعضاء للحصول على معلومات حول الهيئة التشريعية ونشاطها. فهناك مواقع إلكترونية تُعنى بالسياسة العامة وبالقضايا التشريعية والرقابية، ويديرها المجتمع المدني، ومجموعات الضغط، والأحزاب السياسية، والشركات التجارية. ولا سيما في أوساط الدول ذات الدخل المرتفع، إذ تتوفر مجموعة واسعة من المصادر المعتمدة على الإنترنت التي توفِّر معلومات مماثلة لتلك المحفوظة في المواقع البرلمانية. وغالباً ما يكون لديها وجهات نظر خاصة، وتتضمن تعقيبات حول عمل البرلمان. ومن المحتمل أن تستمر هذه المواقع في النمو على نطاق عالمي، وذلك مع تزايد الوصول إلى التكنولوجيا وازدياد التداخل بين القضايا الاقتصادية والسياسية عالمياً.

إنَّ هذه الزيادة في عدد المصادر التي توفر معلومات وآراء حول قضايا السياسة العامة تزيد من أهمية أن يكون الموقع الرسمي للهيئة البرلمانية موثوقاً وغير متحيز، وأن يوفِّر معلومات دقيقة وشاملة في الوقت المناسب. كذلك ينبغي أن يكون الموقع الإلكتروني سهل الفهم والاستخدام، ومتاحاً للجميع دون أيّ قيود. أخيراً، يجب إدارته ودعمه بشكل جيد حتى يتمكن من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة لكل من المواطنين والأعضاء، ومواكبة التطورات التكنولوجية، ودعم أهداف الشفافية، وسهولة الوصول، والمساءلة، وفعالية المؤسسة البرلمانية.

- أهداف المواقع الإلكترونية:

أضحت أهداف المواقع الإلكترونية البرلمانية خلال العقد الماضي أكثر تعقيداً وتحدياً. لقد بدأت مع هدف توفير المعلومات الأساسية حول تاريخ، ووظائف، وأعضاء الهيئة التشريعية. لكن سرعان ما أُنيط بها مهمة توفير نسخ عن النصوص الرسمية للتشريعات المقترحة، ثم المحاضر التفصيلية للمناقشات وملخصات أعمال الجلسات العامة، ونسخ عن مستندات اللجان. ومع ظهور الويب التفاعلي أُضيفت إليها أدوات تشجِّع التواصل الثنائي بين الأعضاء والمواطنين، وتدعوهم لمشاركة وجهات نظرهم وربما إشراكهم في العملية السياسية.

وكان لزاماً على المواقع الإلكترونية أيضاً أن توفِّر طرقاً محسَّنةً للوصول. بالإضافة إلى الحصول على نسخ عن النصوص، فإنَّ كثيراً من الأعضاء والمواطنين يستخدمون الآن محركات البحث لإيجاد مستندات وخطابات محدَّدة. تتيح خدمات التنبيه إمكانية إخطارهم بما يُدرَج من تشريعات مقترحة وتعديلات تجري عليها، وحفظ مستندات اللجان، وأنشطة الأعضاء وخطاباتهم. وبصورةٍ متزايدة، يمكنهم تعرُّف البرلمان من خلال مجموعة متنوعة من الوسائط مثل البث المسموع أو المرئي عبر الإنترنت، إما مباشرةً وإما من خلال أرشيف متوفر عند الطلب.

لقد واجهت البرلمانات تحدياتٍ أكبر لتحسين تصميم مواقعها الإلكترونية وسهولة استخدامها حتى تكون مفهومة وسهلة التشغيل. وكان لزاماً عليها أيضاً تعزيز إمكانية الوصول، وضمان إمكانية استخدامها من قبل الجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. واضطرت إلى معالجة مجموعة

متنوعة من القضايا ذات الصلة مثل اللغات الرسمية المتعددة والفجوة الرقمية التي يمكن أن تؤدي إلى استبعاد بعض المواطنين من الويب.

- المواقع الإلكترونية للجان وأعضاء البرلمان:

أثناء تحديث المبادئ التوجيهية، لاحظ فريق العمل الاستخدام المتزايد للمواقع الإلكترونية من قبل اللجان البرلمانية. تؤدي اللجان في كثير من الهيئات التشريعية دوراً مفصلياً في العملية التشريعية والرقابية. وقد يتباين هذا الدور بشكل كبير بين البلدان اعتماداً على قوانينها وإجراءاتها الخاصة. لذلك، تُجيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية للجان أية جهود مستقلة تأخذ بالحسبان الاختلافات بين البرلمانات بخصوص مثل هذه الهيئات. ومع ذلك، وبسبب أهمية أعمال ومستندات اللجان في العملية التشريعية في كثير من البلدان، فإنَّ عدداً من التوصيات المدرجة في هذه المبادئ التوجيهية المنقَّحة تتناول اللجان ومواقعها الإلكترونية.

تشهد المواقع الإلكترونية الخاصة بالأعضاء أيضاً نمواً في العدد والأهمية. ومع ذلك، فإنَّه غالباً ما تكون لهذه المواقع أهدافٌ مختلفةٌ، وقد تكون القواعد التي تحكم إنشاءها واستخدامها مختلفةً عن تلك الخاصة بالمؤسسات. لذلك، فإنَّ التوصيات المحدَّدة بشأن المواقع الإلكترونية للأعضاء والمدرجة في هذه المبادئ التوجيهية، لا تزيد على الإشارة إلى ضرورة أن يكون هناك ارتباط بين الموقع الإلكتروني للبرلمان والمواقع الشخصية للأعضاء.

- ملاحظات توضيحية:

عند اقتراح هذه المبادئ التوجيهية المنقحة، كان على فريق العمل معالجة عدد من القضايا الأوسع نطاقاً، وهي تُؤثِّر في كثير من التوصيات.

وبقصد المحافظة دوماً على التنسيق المختصر للمبادئ التوجيهية وتوصياتها، فسيعرض أدناه شرح لهذه القضايا.

- المبادئ التوجيهية مستحسنة أم اختيارية

جرى التخلص من الاختلاف الذي نشأ حول اعتبار المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٠ مستحسنة أم اختيارية. يجب اعتبار جميع المبادئ التوجيهية مستحسنة في حال كانت قابلة للتطبيق بموجب قوانين وإجراءات الهيئة التشريعية. على سبيل المثال، إذا كان التصويت العام يتم على أساس الأحزاب وليس الأعضاء الأفراد، فلن يُطبَّق المبدأ المتعلق بسجلات التصويت للأعضاء الأفراد على تلك الهيئة التشريعية.

قد يتباين مستوى استخدام الإنترنت والموارد المتاحة لصيانة وتطوير المواقع الإلكترونية البرلمانية بشكلٍ كبيرٍ من بلدٍ إلى آخر. ومع ذلك، تُعدُّ المبادئ المُعرَب عنها في المبادئ التوجيهية ذات نطاقٍ عالمي كما أنَّ التوصيات موجَّهة إلى كلِّ البرلمانات. إنَّ هدف المبادئ التوجيهية -المساهمة في تطوير مواقع إلكترونية فعالة للبرلمانات- له القدر نفسه من الأهمية لمواطني أي بلد.

تركِّز التوصيات التي تتناول التقنيات الحديثة على قيمة الاختبار والتقييم، ولكنَّها لا تقترح تنفيذها حتى يكون هناك المزيد من الخبرة داخل المجتمع البرلماني. قد لا يكون لدى جميع البرلمانات الاهتمام أو الموارد للقيام بمثل هذه التقييمات، ولكن تلك التي لديها مدعوة لإجراء التقييمات ومشاركة نتائجها مع الآخرين.

قد ترغب الشبكات الإقليمية باقتراح إضافاتٍ أو تعديلاتٍ على المبادئ التوجيهية، لأنَّها تنطبق على الهيئات التشريعية التي في مناطقها. على

سبيل المثال، قد ترغب بالتركيز على أهمية المشاركة في الجهود التعاونية لتطوير برنامج حاسوبي مشترك أو تعديل المعيار المقترح بشأن اللغات الرسمية ليراعي ظروف الاختلاف بين أعضائها.

- اللغات والفجوة الرقمية

تواجه البرلمانات في الدول ذات اللغات الرسمية المتعدِّدة خطر مفاقمة الفجوة الرقمية إذا لم يُترجم الموقع الإلكتروني إلى جميع اللغات. ومن ناحية أخرى، قد تتطلب الحاجة للترجمة إلى كثيرٍ من اللغات موارد ضخمة. وسيجب على كل برلمان أن يحدِّد ما هو ممكنٌ بحدِّ ذاته. يؤكِّد المبدأ المتعلق بهذه المسألة على ضرورة ترجمة الموقع الإلكتروني إلى أكبر عدد ممكن من اللغات الرسمية. إذا لم تتوفر سوى إمكانية إتاحة نسخة جزئية في بعض اللغات، فإنَّه يجب التركيز أولاً على المعلومات الدائمة مثل كيفية عمل البرلمان، والاتصال مع الأعضاء، وغيرها. ينبغي توفير ملخص عن الأنشطة البرلمانية الحالية على أساس دوري.

- العودة إلى أي وقت؟

من الصعب اقتراح مبدأ بشأن مدى قدم المستندات التي ينبغي توافرها بشكل رقمي. من الناحية المثالية، وفي بيئة اليوم، فإنَّ كل مستند يتعلق بتاريخ البرلمان بأكمله ينبغي أن يكون متاحاً عبر الإنترنت. وعلى أية حال، يمكن أن يشكِّل ذلك تحديات هائلة لكثيرٍ من الهيئات التشريعية الأقدم، وذلك من منظور عملي ومن منظور الموارد على السواء. ففي حين لا توصي هذه المبادئ بفترة زمنية محدَّدة، يبقى الهدف تشجيع البرلمانات على إتاحة مستنداتها التي تعود إلى أبعد وقت ممكن. لقد عُبِّر عن هذا الهدف

بتوصية تقضي بأن تجريَ رقمنة المستندات البرلمانية وإتاحتها على الموقع الإلكتروني لأكبر عدد ممكن من السنوات السابقة. من المفترض أنَّ المستندات التي جرت رقمنتها فعلياً ستبقى متاحةً على الموقع الإلكتروني، ومحدَّثة حسب الضرورة بما يتوافق مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

- ما الوثائق والمعلومات التي ينبغي أن تتضمنها المواقع الإلكترونية؟

في هذا السياق، فإنَّ كلمة "يتضمن" Include يمكن أن تعني إما أنَّه موجود ضمن النطاق الخاص بالبرلمان، وإمَّا أنَّه مجلوب من موقع إلكتروني آخر. من المفترض أنَّ البرلمانات سوف توفِّر مستنداتها الخاصة على الموقع الإلكتروني. لكن وجدت البرلمانات في بعض الحالات أنَّه من الضروري أيضاً الحصول على المعلومات المهمة لعملها من مصدر خارجي وإعادة صياغتها باعتبار أنَّه لم تُقدَّم تقديماً مفيداً ملائماً. تُدرج بعض البرلمانات أيضاً روابط لمجموعة متنوعة من المصادر التي توفر المعلومات، والأخبار، وفي بعض الحالات، الآراء حول التشريعات المقترحة والإجراءات الحكومية. يمكن أن يُثير إنشاء مثل هذه الروابط قضايا تتعلق بالتوازن، والشمولية، والموضوعية. تتبنى هذه المبادئ التوجيهية وجهة نظر محافظة وتوصي بإدراج المستندات والمعلومات البرلمانية والحكومية ذات الصلة، لكنَّها لا تهدف إلى استبعاد النهج الأكثر توسعاً للبرلمانات التي ترغب بإدراج مجموعة أوسع من المصادر. تفترض المبادئ التوجيهية بأنَّ البرلمانات سوف تقرِّر من تلقاء نفسها مفهوم ومجال المستندات البرلمانية والمستندات الحكومية ذات الصلة التي ستُدرَج على الموقع الإلكتروني.

- **مستوى التفصيل**

تقدِّم المبادئ في معظمها، أمثلة عن أنواع المعلومات والمستندات الموصى بها بدلاً من اقتراح قوائم بالعناصر المطلوبة. يظهر هذا غالباً عند استخدام عبارة "مثل". مثال: "أنشطة أعضاء البرلمان الأفراد، مثل المقترحات التشريعية، والتساؤلات، والاستجوابات، والالتماسات، والتصريحات السياسية، وسجل التصويت، وغيرها." يُنفَّذُ ذلك جزئياً لأنَّه لن تكون جميع البنود التي في مثل هذه القوائم ملائمة لكلِّ البرلمانات، ولأنَّه من الصعب معرفة فيما إذا كان كل بند متعلِّقاً بفئة معينة. تكمن الغاية، في تقديم أمثلة عملية من شأنها أن تساعد البرلمانات على فهم ما هو مقصود دون الإيحاء بأنَّ هذه البنود إلزامية.

- **التداخل بين التوصيات**

لَّما كان الهدف هو أن تكون هذه المبادئ التوجيهية مختصرةً قدر الإمكان، فقد اعتُبرت بعض التداخلات مفيدةً للتوضيح ولمساعدة القرَّاء على إيجاد المعلومات الملائمة. يقع هذا غالباً بين القسم الثاني، الذي يغطي في المقام الأول المستندات الناتجة عن مختلف الأعمال البرلمانية أو المتولدة عن المجموعات المختلفة، والقسم الثالث، الذي يتعامل بشكلٍ أساسيٍ مع أدوات إيجاد ومعاينة تلك المستندات. هذه العلاقات محدَّدة ضمن ملاحظات "انظر أيضاً". ومع استمرار تطور المبادئ التوجيهية استجابةً للتحسينات في التكنولوجيا الأساسية، فإنَّه من المتوقع أنَّ القسم الثالث سيضيف توصياتٍ تتعلق بالقدرات التقنية لإيجاد ومعاينة الأدوات المفيدة للبرلمانات، وأنَّ القسم الثاني سيتابع التركيز على مجال المحتوى ومميزاته.

- قضايا المرأة

تُعدُّ قضايا المرأة مهمة لدى بعض البرلمانات، وقد ينشأ جدال بشأن وجوب وجود مبدأ توجيهي يسلِّط الضوء على عمل النساء الأعضاء في البرلمان. إنَّ تحدي القيام بذلك يكمن في تحديد ما هي المجموعات الأخرى بالإضافة إلى النساء التي قد تستحق التركيز بشكلٍ خاص. قد يتفاوت ذلك بشكلٍ ملحوظ بحسب البلد. وبدلاً من اقتراح مجموعة معينة ليُركَّزَ عليها، فإنَّ هذه المبادئ التوجيهية توصي بتوفير روابط للمواقع الإلكترونية للمجموعات الرسمية وغير الرسمية إذا كانت موجودة ومعترفاً بها داخل البرلمان. كما توصي المبادئ التوجيهية بتوفير إحصاءات توضِّح النسبة المئوية للنساء والمجموعات الأخرى المنتخبة إلى الهيئة التشريعية.

- النظم البرلمانية مقابل الرئاسية

إنَّ الغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو أن تكون قابلة للتطبيق في كلٍّ من النظم البرلمانية والرئاسية، وفي النظم التي قد تجمعهما.

- دور البرلمان: التشريع، والموازنة، والرقابة

تتفاوت البرلمانات في مدى قيامها بأنشطة التشريع، والموازنة، والرقابة. إنَّ الغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو أن تشمل المجالات الثلاثة بالكامل علماً أنَّها قد لا تكون متساوية بالنسبة لكلِّ البرلمانات.

- معايير المستندات المفتوحة

تُعد معايير المستندات المفتوحة، مثل لغة الترميز القابلة للامتداد المعروفة اختصاراً باسم XML، إحدى المكونات التكنولوجية التي أصبحت

ضرورية للحفاظ على فعالية المواقع الإلكترونية البرلمانية. كما تُعد المعايير المفتوحة ضرورية لتبادل المستندات، وحفظها، والبحث عنها، وربطها، وتنسيق المخرجات، واستعراضها. على الرغم من أنَّ التنفيذ قد يمثل تحدياً، إلا إنَّ تبادل المعرفة والخبرات بين البرلمانات وكذلك جهود التنمية التعاونية يجعل من السهل استخدام المعايير المفتوحة. تنص التوصيات على أنَّه ينبغي استخدام معايير المستندات المفتوحة، مثل XML، لإعداد التشريعات المقترحة والمستندات البرلمانية الأخرى. في نهاية المطاف، ينبغي إتاحة كلّ المستندات والوسائط باستخدام المعايير المفتوحة.

- دعم التنزيل

هناك عدد متزايد من المنظمات خارج البرلمان التي تستخدم المستندات البرلمانية في مواقعها الإلكترونية. يُسهم كثير من هذه المواقع الإلكترونية، التي تُديرها الوكالات الحكومية، والمجتمعات المدنية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، في تعزيز الديمقراطية وتوعية المواطنين. ولضمان وصول المستفيدين من المستندات البرلمانية إلى إصدارات موثوقة، تدعو التوصيات إلى استخدام نظم يمكنها أن تدعم تنزيل الملفات البرلمانية بسرعة عالية.

- التطلع إلى المستقبل:

بالنظر إلى استمرار تطور التكنولوجيا واستخداماتها في البرلمانات بخطا متسارعة، فإنَّه يجب المحافظة على حيوية عملية إنشاء ودعم المواقع الإلكترونية. لهذه الغاية، سيتولى كل من الاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، إدارة موقع إلكتروني منفتح وتعاوني، إذ سيكون أعضاء البرلمانات، وموظفوها،

وعاملوها، بالإضافة إلى الأكاديميين، والعلماء السياسيين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والفنيين، والمواطنين، والجهات المعنية الأخرى مدعوين للتعليق على المبادئ التوجيهية، واقتراح تحديثات مستقبلية، والإبلاغ عن استخدامها في جهود التطوير وأبحاث التقييم.

إنَّ الاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان يدركان على وجه الخصوص أنَّ الاختلافات في الأنظمة السياسية ودور البرلمانات في بلدانها تشكِّل صعوباتٍ كبيرةً في تقديم مبادئ توجيهية للمواقع الإلكترونية بحيث تكون ملائمةً، ومفيدةً، وفعالةً على نطاقٍ واسعٍ. إنَّ مقترحات تحسينها بشكلٍ مستمرٍّ محبَّذةٌ بقوةٍ، وستكون موضع ترحيبٍ كبيرٍ.

المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية

١- المحتوى: معلومات عامة حول البرلمان

تُعد المواقع الإلكترونية البرلمانية واحدة من أهم الوسائل للمواطنين للاطلاع على تاريخ برلمانهم، وعمله، وأعضائه. يقدِّم القسم الأول توصيات بشأن الطرق التي يمكن للبرلمانات من خلالها أن تقدِّم نفسها للمواطنين الذين تمثِّلهم. وهذا يتضمن معلومات حول كيفية زيارة البرلمان بشكل شخصي ومن خلال الموقع الإلكتروني على حدٍّ سواء؛ ولمحة عن تاريخه، وأنشطته، وتنظيمه، بما في ذلك لجانه ومفوضياته المختلفة؛ وروابط إلى المواقع الإلكترونية ذات الصلة. كما توصي بمعلومات عن قيادة البرلمان، والعملية الانتخابية التي جرى من خلالها اختيار أعضائه، والمستندات التي ينشرها، وخدمات المعلومات التي يقدِّمها. وكذلك توصيات ذات أهمية خاصة بشأن معلومات عن الأعضاء، الحاليين والسابقين، وواجباتهم التمثيلية، وأنشطتهم.

١-١- الوصول إلى البرلمان

أ- معلومات عن الوصول إلى مبنى البرلمان، مثل: مراكز الزوار، والجولات الإرشادية، والزيارات التعليمية، وساعات الزيارة، والوصول إلى الجلسات العامة وخدمات المعلومات المتاحة للعامة.

ب- رسم توضيحي لترتيبات الجلوس في الجلسات العامة وغرف الاجتماعات الرسمية الأخرى.

ج- الجولات الإرشادية الافتراضية لمبنى البرلمان.

د- توضيح لتنظيم الموقع الإلكتروني.

١-٢- التاريخ والدور

أ- تاريخ مختصر للبرلمان.

ب- شرح لدور الهيئة التشريعية الوطنية ومسؤولياتها القانونية.

ج- نص دستور الدولة والمستندات التأسيسية الأخرى المرتبطة بعمل البرلمان.

١-٣- الوظائف، والبنية، والأنشطة

أ- لمحة عن بنية ووظائف البرلمان الوطني والهيئات المكوِّنة له، بما في ذلك وصف عام لدور كل مجلس برلماني (للبرلمانات ذات المجلسين) والهيئات غير العامة (اللجان، والمفوضيات، وغيرها.)، بحيث تكون مفهومة لمجموعة متنوعة من الجمهور.

ب- الموازنة والتوظيف في البرلمان.

ج- جدول الأنشطة والأحداث العامة التي تتم اليوم في البرلمان، والمُخطَّط لها في المستقبل. (انظر ٢-١-أ لجدول الأعمال).

د- الهيئات التشريعية ذات المجلسين:

١- صفحة واحدة تعرِّف المواطنين على كلا المجلسين مع روابط إلى الموقع الإلكتروني لكل منهما.

٢- رابط بارز على الموقع الإلكتروني لكل مجلس إلى الموقع الإلكتروني للآخر.

٣- معلومات توضِّح المسؤوليات والإجراءات التشريعية والرقابية لكلا المجلسين.

٤ - بالنسبة للوظائف التي تتطلب إجراءات من قبل المجلسين معاً، مثل تمرير التشريعات المقترحة، فإنَّه يجب أن تُظهر المستندات المرتبطة بها الأنشطة والقرارات المتَّخذة من كليهما.

هـ- قائمة بالمجالس البرلمانية الدولية والإقليمية التي ينتمي إليها البرلمان.

و- التقرير (أو التقارير) السنوية للبرلمان، بما في ذلك الهيئات العامة وغير العامة.

ز- إحصائيات عن أنشطة البرلمانات الحالية والسابقة مثل: عدد القوانين التي تم النظر فيها، وعدد جلسات استماع اللجان والاجتماعات التي عقدت، وأدوات التدقيق المستخدمة، وساعات النقاشات في الجلسات العامة، وغيرها.

ح- نصوص النشرات الصحفية الرسمية للبرلمان.

١-٤ - الرؤساء المنتخبون

أ- السير الذاتية والصور لرؤساء البرلمان أو المجالس النيابية الحاليين والسابقين.

ب- شرح مختصر لسلطات وصلاحيات رئيس البرلمان.

ج- أسماء نواب الرئيس (في المجلس الأدنى أو التمثيلي / والبرلمان).

١-٥- اللجان والمفوضيات البرلمانية، والهيئات غير العامة الأخرى

ملاحظة: يجب النظر في التوصيات الواردة في هذا القسم بالاقتران مع التوصيات الواردة في القسم (٢-٥)

أ- لائحة كاملة بالهيئات البرلمانية غير العامة مع رابط للموقع الإلكتروني لكل منها.

ب- شرح ولاية واختصاصات كل هيئة.

ج- شرح للأنشطة التي قامت بها الهيئة منذ بداية الولاية.

د- عضوية وأسماء رئيس (رؤساء) كل هيئة.

هـ- معلومات الاتصال (العناوين، أرقام الهاتف والفاكس، البريد الإلكتروني) لكل هيئة.

و- مجموعة من الروابط إلى المواقع الإلكترونية والوثائق المرتبطة بمجال نشاط الهيئة غير العامة.

ز- البنية وغيرها من المعلومات الحالية والتاريخية ذات الصلة والمتعلقة بالمجموعة الوطنية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، ومجموعات الصداقة البرلمانية، والوفود الوطنية إلى الجمعيات البرلمانية الدولية والإقليمية التي ينتمي إليها البرلمان.

١-٦- أعضاء البرلمان

أ- قائمة محدَّثة بكلِّ أعضاء البرلمان الحاليين، مع سيرة ذاتية وصور متاحة للجمهور؛ معلومات عن الدائرة الانتخابية لكل عضو، والانتماء الحزبي، والعضوية في اللجان و/أو المفوضيات البرلمانية، ورابط إلى الموقع الإلكتروني الشخصي.

ب- شرح للواجبات والوظائف التمثيلية للأعضاء.

ج- معلومات الاتصال لكل عضو من أعضاء البرلمان بما في ذلك عنوان بريده أو بريدها الإلكتروني.

د- أنشطة الأعضاء الأفراد للبرلمان مثل: المقترحات التشريعية، والتساؤلات، والاستجوابات، والالتماسات، والتصريحات السياسية، وسجل التصويت، وغيرها.

هـ- المعلومات الأساسية التي تخص حالة عضو البرلمان، مثل: الحصانة البرلمانية، والحرمة الشخصية، والرواتب والعلاوات، وقواعد السلوك والأخلاق، وغيرها.

و- البيانات الإحصائية والديمغرافية (الحالية والتاريخية) حول أعضاء البرلمان (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، وغيرها).

ز- قائمة بأعضاء البرلمان السابقين مع السيرة الذاتية وتواريخ الخدمة.

١ -٧- الأحزاب السياسية في البرلمان

أ- قائمة بكلِّ الأحزاب السياسية الممثَّلة في البرلمان.

ب- رابط إلى الموقع الإلكتروني لكل حزب.

١ -٨- الانتخابات والنظام الانتخابي

أ- شرح للإجراءات الانتخابية مثل: نظام التصويت، والتقسيمات/ الدوائر الانتخابية، والأشخاص الذين يحق لهم التصويت، والأشخاص الذين يمكنهم الترشح، وشروط الترشح، والجهة التي تدير الانتخابات، وغيرها.

ب- رابط إلى الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية.

ج- نتائج الانتخابات الأخيرة وفقاً للانتماء الحزبي والدائرة الانتخابية.

د- التركيب الحالي للكتل والتحالفات الحزبية.

هـ- نتائج الانتخابات السابقة.

١ -٩- إدارة البرلمان

أ- المخطط/ الهيكل التنظيمي ووظائف الأمانة العامة للبرلمان مشفوعة بالأسماء، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالأمين العام/ كاتب البرلمان ورؤساء المكاتب الأخرى.

ب- وصف عام للوظائف في المجلس التشريعي؛ قائمة بالشواغر المتوفرة؛ وتفاصيل عن كيفية التقدُّم.

١-١٠- المنشورات، والوثائق، وخدمات المعلومات

أ- شرح لأنواع وغايات المنشورات والوثائق البرلمانية.

ب- معلومات عن طريقة ومكان الحصول على المنشورات والوثائق البرلمانية سواء عن طريق الموقع الإلكتروني مباشرةً، أم عن طريق وسائل أخرى في حال عدم توفرها على الإنترنت.

ج- معلومات عن المكتبة البرلمانية، والأرشيف، وخدمات المعلومات.

١-١١- روابط عامة إلى المواقع الإلكترونية

أ- الرئاسة، والحكومة، والمحاكم الدستورية العليا.

ب- الوزارات والهيئات الوطنية الأخرى.

ج- الهيئات التشريعية للولايات والمقاطعات.

د- الاتحاد البرلماني الدولي (IPU).

هـ- المنظمات البرلمانية الدولية، والإقليمية، وشبه الإقليمية الأخرى.

و- البرلمانات الوطنية للدول الأخرى.

ز- روابط أخرى مهمة للبرلمان باعتباره هيئة ممثلة للشعب.

٢- المحتوى: معلومات عن التشريع، والموازنة، والرقابة

إنَّ جوهر عمل البرلمان هو مسؤولياته عن التشريع، والرقابة، والموازنة. وبسبب تفاوت البرلمانات في مدى ممارستها لهذه الأنشطة، فإنَّه من المفترض أن تشمل التوصيات جميع المجالات الثلاثة مع العلم بأنَّها قد لا تكون قابلة للتطبيق بالدرجة نفسها. يركز القسم ٢ على شرح لهذه

الأنشطة لكن مع التوجُّه نحو تقديم تفاصيل أكثر من تلك الواردة في القسم ١. كما يتضمن أيضاً توصيات بشأن الوثائق والمعلومات الأخرى، مرتبة أولاً وفق العملية -التشريع، الرقابة، ومراجعة الموازنة والموافقة عليها- التي أُنشِئَت بواسطتها، وثانياً وفق المنظمات (اللجان والمفوضيات والجلسات العامة) التي تُصدِرَها. من الأهمية بمكان دقة وتوقيت واكتمال جداول الأعمال والوثائق والمعلومات الأخرى المنشورة على الموقع. يقدِّم القسم ٣ توصيات بشأن طرق البحث عن هذه المعلومات ومعاينتها.

٢-١ - معلومات عامة عن أنشطة التشريع، والموازنة، والرقابة

أ- جدول أعمال اليوم في البرلمان، بما في ذلك جداول أعمال التشريع والرقابة، وبرامج اللجان والجلسات العامة، مع روابط للوثائق ذات الصلة؛ كذلك جداول الأعمال المستقبلية في كلِّ المجالات، سواء الرسمية أم غير الرسمية.

ب- رسم أو مخطط بياني يُوضح كيفية عمل البرلمان، والعلاقات بين الهيئات المكونة له للقيام بتلك المسؤوليات؛ ورسم أو مخطط بياني يُوضح العلاقات بين البرلمان الوطني والهيئات الوطنية والإقليمية الأخرى.

ج- مسرد بالمصطلحات والإجراءات البرلمانية.

د- لمحة عامة عن الإجراءات البرلمانية والسياق الروتيني للأعمال.

هـ- نصوص اللوائح الداخلية الكاملة، النظام الداخلي أو أيّ وثائق مماثلة لتحديد القواعد.

٢-٢- التشريع

أ- توضيح للعملية التشريعية، يتضمن العلاقة بين الهيئات المكونة للمجلس التشريعي وبين المجلس التشريعي والحكومة والهيئات الوطنية ودون الوطنية الأخرى.

ب- نصوص وحالة جميع التشريعات المقترحة.

ج- روابط للوثائق البرلمانية والحكومية ذات الصلة بالتشريعات المقترحة.

د- النصوص والحالة النهائية للتشريعات المقترحة من السنوات السابقة.

هـ- النصوص والإجراءات المتخذة بشأن جميع التشريعات التي أُقِرَّت.

و- قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن التشريعات المقترحة الحالية والسابقة وتلك التي أُقِرَّت.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٣-١ البندان أ، ه.

٢-٣- الموازنة/ التمويل العام

ملحوظة: في هذا القسم، يشير مصطلح "الموازنة/ التمويل العام" إلى إجراءات استلام الإيرادات وتخصيص الأموال العامة.

أ- توضيح بشأن إجراءات الموازنة والتمويل العام، بما في ذلك السلطات والمسؤوليات الدستورية، دور الحكومة، ودور الهيئات البرلمانية التي تراجع أو توافق على الموازنة، و/ أو أنشطة التمويل العام الأخرى.

ب- توضيح بشأن الموازنة/ التمويل العام المقترحة.

ج- حالة أنشطة المراجعة البرلمانية للموازنة/ التمويل العام المقترحة.

د- وثائق مرتبطة بأنشطة الهيئات البرلمانية التي تراجع أو توافق على الموازنة/ التمويل العام.

هـ- الوثائق المتعلقة بموازنات السنوات السابقة.

و- قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن الوثائق المتعلقة بالموازنة/ التمويل العام من السنة الحالية والسنوات السابقة.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٣-١ البندان أ، ه.

٢-٤ - الرقابة (التدقيق)

ملحوظة: يغطي هذا القسم كلّ إجراءات الرقابة أو التدقيق (تستخدم هاتان الكلمتان بشكل مترادف هنا)، مثل الأسئلة (مكتوبة/ شفهية)؛ والإجابات، والردود، والبيانات الوزارية؛ وتقارير لجان التحقيق؛ والاستجوابات؛ والمناقشات الخاصة.

أ- توضيح للمسؤوليات الرقابية، وأنشطة الهيئات الرقابية.

ب- ملخص وحالة الأنشطة الرقابية.

ج- الوثائق الرقابية مثل: الأسئلة (مكتوبة/ شفهية)؛ والإجابات، والردود، والبيانات الوزارية؛ وتقارير لجان التحقيق؛ والاستجوابات؛ والمناقشات الخاصة.

د- وثائق الرقابة من السنوات السابقة.

هـ- قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن الوثائق المرتبطة بالأنشطة الرقابية من السنة الحالية والسنوات السابقة.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٣-١ البندان أ، ه.

٢-٥- أنشطة اللجان، والمفوضيات، والهيئات غير العامة الأخرى

ملحوظة: ينبغي النظر إلى التوصيات الواردة في هذا القسم بالتوافق مع تلك الواردة في القسم (١-٥).

أ- الوثائق الصادرة عن الهيئات غير العامة (اللجان، والمفوضيات، والمجموعات الرسمية الأخرى) مثل جداول وبرامج الاجتماعات التي أُعلِنت مسبقاً، ومحاضر الاجتماعات والإجراءات المتخذة، والتقارير والوثائق (بما في ذلك الصادرة عن المكاتب البرلمانية الأخرى ذات الصلة بعمل الهيئة)، وجلسات الاستماع، والأنشطة الأخرى.

ب- وثائق الهيئات غير العامة من السنوات السابقة.

ج- المواقع الإلكترونية للهيئات غير العامة.

د- البث المسموع أو المرئي، أو البث عبر الإنترنت للاجتماعات.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصية الواردة في الفقرة ٣-٢.أ

هـ- الأرشيف المسموع أو المرئي للاجتماعات.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصية الواردة في الفقرة ٣-٢.ب

٢-٦- الأنشطة والوثائق العامة

أ- الوثائق الصادرة عن الجلسات العامة، مثل الجداول والبرامج التي أُعلِنت مسبقاً، ومحاضر الإجراءات المتخذة، ونصوص إفادات الأعضاء، ونصوص المناقشات.

ب- الوثائق الصادرة عن الجلسات العامة من السنوات السابقة.

ج- البث المسموع أو المرئي، أو البث عبر الإنترنت للاجتماعات العامة.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصية الواردة في الفقرة ٣-٢.أ

د- الأرشيف المسموع أو المرئي للاجتماعات العامة.

ملحوظة: انظر أيضاً إلى التوصية الواردة في الفقرة ٣-٢.ب

٣- الأدوات: إيجاد، واستلام، ومعاينة المعلومات

يقدِّم القسم ٣ توصيات تتعلق بطرق إيجاد واستعراض الوثائق والمعلومات عن البرلمانات وأعضائها. إنَّ محركات البحث القادرة على تلبية حاجات كل من أعضاء البرلمان والمواطنين، على المستويين الابتدائي والمتقدِّم على حدٍّ سواء قد باتت أمراً ضرورياً. كما تتزايد أهمية الوسائل المختلفة لتوفير البث المسموع والمرئي عبر الإنترنت، والأرشيفات التي ينبغي تطويرها بالتوازي مع تلك المقدرة. أخيراً، تشير التوصيات إلى قيمة خدمات التنبيه والوصول عبر الهاتف المحمول إلى الموقع الإلكتروني لكل من أعضاء البرلمان والمواطنين. ومع ذلك، فإنَّ كثيراً من هذه الوسائل الجديدة والمفيدة للغاية تتطلب أيضاً توصيات بشأن الأمن والمصادقة.

٣-١ - محرك البحث

نظام البحث والاستعراض الذي يمكنه:

أ- أن يُستَخدَم لإيجاد ومعاينة كلّ الوثائق والمعلومات البرلمانية الواردة أعلاه في القسم ١ و٢.

ب- البحث عن العناصر الأساسية، مثل الكلمات في النص، وحالة التشريعات، وتواريخ الإجراءات، وأعضاء البرلمان، واللجان، والأحزاب السياسية، وغيرها من العناصر التي قد تكون مطلوبة.

ج- ترتيب نتائج البحث وفق معايير مختلفة.

د- تلبية حاجات أعضاء البرلمان، والموظفين، والعامة، وأن يكون مفهوماً لكل من المستخدمين المبتدئين والمحترفين.

هـ- ربط نتائج البحث عن الوثائق بالتسجيلات المسموعة والمرئية ذات الصلة.

٣-٢ - الإذاعة والبث عبر الإنترنت

أ- القدرة على الإذاعة أو البث المباشر عبر الإنترنت لاجتماعات أيِّ هيئة برلمانية، بالإضافة إلى الفعاليات والبرامج البرلمانية.

ب- أرشيف الإذاعة أو البث عبر الإنترنت للاجتماعات، الفعاليات، والبرامج الذي يسمح بالمعاينة عند الطلب.

٣-٣- خدمات التنبيه

مثل البريد الإلكتروني e-mail، والتلقيم المبسَّط تماماً أو خلاصة الموقع الغني (RSS)، أو غيرها من التقنيات المناسبة التي تمكن أعضاء البرلمان والعامة من الاطلاع على الإجراءات البرلمانية المهمة مثل: الاستحداث، والتغييرات التي تطرأ على حالة ونصوص التشريعات، وأنشطة الأعضاء، واللجان، والرقابة والتدقيق، والأنشطة العامة.

٣-٤ - خدمات الهاتف المحمول

أ- خدمات تمكن أعضاء البرلمان والعامة من الوصول إلى المعلومات والوثائق المتوفرة على الموقع الإلكتروني عبر الأجهزة المحمولة.

٣-٥ - الأمن والمصادقة

أ- الخدمات الآمنة التي تمكن أعضاء البرلمان من استلام، ومعاينة، وتبادل المعلومات والوثائق بشكلٍ سري.

ب- خدمات المصادقة، مثل التواقيع الإلكترونية التي تمكن من مصادقة الوثائق والمعلومات بحيث يمكن التحقق منها من قبل أي مستخدم للموقع الإلكتروني.

٤- الأدوات: التواصل والحوار مع المواطنين

تُعدُّ التغذية العكسية أمراً حيوياً لضمان استجابة المواقع الإلكترونية لحاجات المستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، تزداد أهمية وقيمة التواصل التفاعلي مع المواطنين عبر الإنترنت للبرلمانات وأعضائها. ففي عصر مجتمع المعلومات، يَتوقَّع المزيد والمزيد من المواطنين أن يكونوا قادرين على

التواصل مع ممثليهم، وأن يتلقوا شكلاً من أشكال الاعتراف أو الإجابة. إنَّ تقنيات تعزيز الحوار آخذةً بالنمو من حيث العدد والقدرات على حدٍّ سواء، مع احتمالية إلقاء أعباء أكبر على البرلمانات والأعضاء الذين يحاولون أن يكونوا متجاوبين. يُقدِّم هذا القسم توصيات بشأن توفر هذه الأدوات على الموقع الإلكتروني، مع الإشارة إلى أنَّ الاختبار والتقييم مهمان بالقدر نفسه لكي يتسنى توظيفها ليس بكفاءة فحسب، بل بفعالية أيضاً.

٤-١ - التغذية العكسية العامة

أ- أداة التغذية العكسية التي تسمح للمستخدمين بإرسال التعليقات وطرح الأسئلة حول أي قسم من الموقع الإلكتروني.

ب- معلومات عن الخيارات والطرق الموصى بها للتواصل مع أعضاء البرلمان، واللجان، وموظفي البرلمان، مثل الهاتف، والبريد، وبشكل شخصي، ومن خلال الإنترنت.

٤-٢ - التواصل بين أعضاء البرلمان والمواطنين

أ- القدرة على الاتصال بأعضاء البرلمان، واللجان، وموظفي البرلمان عن طريق رسائل البريد الإلكتروني غير المهيكلة أو نماذج البريد الإلكتروني.

ب- أدوات لتمكين أعضاء البرلمان، واللجان، والموظفين من استلام رسائل البريد الإلكتروني الواردة من المواطنين والمجتمع المدني، وإدارتها، والرد عليها بفعالية.

ج- أدوات تفاعلية مثل: المدونات، والمنتديات والنقاشات على الإنترنت، والالتماسات الإلكترونية، وطرق أخرى للتفاعل مع المواطنين.

د- أنظمة تسمح بالتصويت الإلكتروني عندما يكون الموضوع بالغ الأهمية، ويمكن اعتبار النتائج مفيدة.

هـ- اختبار وتنفيذ طرق جديدة للتفاعل بين البرلمان والمواطنين لمواكبة تطور التقنيات التي ثبتت فائدتها للبرلمانات.

٥- التصميم: سهولة الاستخدام، والوصول، واللغات

يقدِّم هذا القسم توصيات في عدد من المجالات التي تجعل المواقع الإلكترونية أسهل استخداماً وأكثر شمولاً. وهي تتضمن سهولة الاستخدام، لضمان كون الموقع الإلكتروني مفهوماً؛ وسهولة الوصول، لضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على استخدامه بنجاح؛ واللغات، لبرلمانات الدول التي لديها أكثر من لغة رسمية واحدة أو لغات مستخدمة من قبل نسبة كبيرة من مواطنيها؛ وعناصر التصميم العام التي تشكِّل ممارسات جيدة لكلِّ المواقع الإلكترونية.

٥-١- سهولة الاستخدام

أ- عناصر وخيارات التصميم المستمدة من رؤية وفهم شاملين للمهام المختلفة، والمتطلبات المختلفة، وملفات تعريف المستخدمين المختلفة.

ب- اختبار المستخدم وغيرها من طرق سهولة الاستخدام المستخدمة لضمان كون تصميم واستخدام الموقع الإلكتروني مفهومين من قبل جمهوره المقصود، وذلك عند إطلاقه الأولي وكلما أُجريت تغييرات كبيرة.

٥-٢- معايير سهولة الوصول

أ- معايير رابطة شبكة الويب العالمية W3C أو غيرها من المعايير القابلة للتطبيق والمنفَّذة لضمان كون الموقع الإلكتروني قابلاً للاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥-٣- اللغات

أ- بالنسبة للدول التي لديها لغتان رسميتان أو أكثر، أو لغات مستخدمة من قبل نسبة كبيرة من المواطنين، فإنَّه يجب بذل كل جهد ممكن لإتاحة كلّ محتويات الموقع الإلكتروني للبرلمان بهذه اللغات.

ب- إذا لم يكن بالإمكان إلاَّ توفير نسخة جزئية فقط باللغات الأخرى للدولة، فإنَّ التركيز يجب أن يكون على المعلومات الدائمة مثل كيفية عمل البرلمان، وكيفية الاتصال بأعضاء البرلمان، وما إلى ذلك. يجب أن يُقَدَّم ملخص للأنشطة البرلمانية الحالية بشكلٍ دوري.

ج- يجب توفير نسخة كاملة أو جزئية من الموقع الإلكتروني في واحدة من اللغات الشائعة الاستخدام من أجل الاتصالات الدولية.

٥-٤- عناصر التصميم العام

أ- ينبغي توفير عناصر التصميم الآتية للمستخدمين:

١- الأسئلة المتكررة.

٢- ما الجديد في الموقع.

٣- خريطة الموقع.

٤- حول هذا الموقع (من يملكه، ويديره، وسياسة التحديث، وما إلى ذلك).

٥- وظيفة المساعدة.

٦- شخص الاتصال للاستفسار عن عمل الموقع الإلكتروني.

٧- إرشادات حول كيفية البحث.

ب- دعم كثير من المتصفحات وضمان مستوى مقبول من التوافقية الرجعية للمميزات والمحتوى الجديدين وبما لا يتعارض مع الابتكار المطلوب.

٦- الرقابة: الإدارة والمسؤوليات

إنَّ امتلاك المواقع الإلكترونية الجيدة يتطلب أن توفِّر البرلمانات قيادة نشطة على أعلى المستويات، وموارد كافية والتزام صارم بدقة وجودة المعلومات. إنَّ تحقيق الشفافية والمساءلة يتطلب الرغبة بمشاركة الوثائق مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى. لقد أصبح استخدام المعايير المفتوحة ذا أهمية كبيرة لتبادل وحفظ المعلومات. يقدِّم هذا القسم توصيات تتعامل مع السلطات

والمسؤوليات، والموارد والدعم، والتخطيط الإستراتيجي، والأدوار، وإدارة الوثائق والمعلومات، والدعاية بشأن الموقع الإلكتروني.

٦-١- السلطة والدعم

أ- أن يكون الموقع الإلكتروني حاصلاً على موافقة ودعم السلطات البرلمانية والإدارية العليا.

ب- توفير تمويل كافٍ طويل الأجل وعاملين مُدرَّبين **(**داخليين، وخارجيين، أو كليهما**)**.

ج- توفير بنية تحتية تكنولوجية ملائمة وآمنة.

٦-٢- الرؤية والتخطيط الإستراتيجيان

أ- مشاركة الموظفين، وأعضاء البرلمان، والمسؤولين، والعاملين في وضع الحاجات والأهداف.

ب- تحديد أهداف الموقع الإلكتروني كتابياً.

ج- تحديد احتياجات الجمهور المقصود كتابياً.

د- إجراء تقييم دوري للموقع الإلكتروني لضمان استمراره بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرلمان، وحاجات أعضاء البرلمان والعامة.

٦-٣- الأدوار، والمسؤوليات، والتنسيق

أ- تحديد أدوار ومسؤوليات الرقابة والإدارة كتابياً.

ب- تأسيس فريق لضمان كون المحتوى ملائماً وصحيحاً.

ج- تكوين مستوى عالٍ من التعاون بين العاملين المسؤولين عن المحتوى، والعاملين المسؤولين عن النظم التقنية.

٦-٤- إدارة الوثائق والمعلومات

أ- وضع نظام سير العمل لإعداد وإدارة التشريعات المقترحة، والرقابة، واللجان، والوثائق العامة.

ب- استخدام معايير المستندات المفتوحة مثل (XML)، لإعداد التشريعات المقترحة والوثائق البرلمانية الأخرى.

ج- كل الوثائق البرلمانية متاحة للتحميل وفق نماذج المعايير المفتوحة، مثل (XML)، بحيث يمكن إدراجها وإعادة استخدامها بسهولة في النظم والمواقع الإلكترونية للحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

د- وضع الإجراءات والنظم اليدوية أو الآلية لضمان دقة الوثائق والوسائط المتوفرة على الموقع الإلكتروني.

هـ- وضع إستراتيجية لتلبية المتطلبات التي وضعتها منظمات المعايير الوطنية أو الدولية لتطوير جودة وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الموقع الإلكتروني بشكل أفضل.

و- إتاحة نصوص التشريعات المقترحة، والتقارير والوثائق ذات الصلة، وحالة الأعمال البرلمانية على الموقع الإلكتروني فور توفرها لأعضاء البرلمان والموظفين.

ز- توفير المواد الإيضاحية التي تجعل من النصوص التشريعية والخطوات الإجرائية مفهومة قدر الإمكان.

ح- توفير المواد التي توضِّح السياق وتقيِّم الأثر المحتمل للتشريعات المقترحة.

ط- رقمنة الوثائق البرلمانية وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من السنوات السابقة.

ي- وضع إستراتيجية للمحافظة على النماذج الرقمية للوثائق البرلمانية.

ك- وضع الأساليب اللازمة للتأكد من أنَّ الروابط الخارجية إلى الوثائق البرلمانية ما تزال صالحة.

٦-٥- الترويج

أ- توفير الدعاية والمعلومات الأخرى اللازمة لمساعدة أعضاء البرلمان، والمواطنين، والطلاب ليكونوا على علم بالموقع الإلكتروني للبرلمان، وكيفية الوصول إليه، وطريقة استخدامه.

ب- الترويج لروابط وثيقة بين الموقع الإلكتروني للبرلمان، والمواقع الإلكترونية الأخرى للحكومة والمجتمع المدني.

- ٤٨ -

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

د. مجدي صبحي عريف

- مترجم سوري؛
- مُدرس جامعي من الجامعة الوطنية الخاصة؛ majdi.areef@wpu.edu.sy
- مُحكم أكاديمي حتى الآن؛
- دكتوراه في نظم المعلومات الإدارية؛
- له العديد من التقارير والأبحاث الإدارية؛
- هذا الكتاب أول أعماله المترجمة.

٢٠٢٢م

المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية

تأليف: باحثون من الاتحاد البرلماني الدولي

ترجمة: د. مجدي صبحي عريف

كتاب يُلخص أهمية المواقع الإلكترونية البرلمانية كونها أداةً مهمة للتواصل بين المنظمات والأطراف ذات الصلة؛ وهي تشكّل نافذة، يتمكن المستخدم من خلالها من الحصول على المعلومات الضرورية، وإنجاز العمليات المختلفة، وتختلف وظائفها ومهامها تبعاً لطبيعة نشاط المنظمة المسؤولة عنها. ثمة مواقع للأعمال والشركات التجارية، ومواقع حكومية خاصة بالمنظمات الحكومية والبرلمان، ومواقع التجارة الإلكترونية، ومواقع تعليمية، وغيرها.



www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٤ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٢م

دمشق ٢٠٢٢م